



منذ أيام قليلة، أصدر الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء تقريره، الذي أكد فيه أن نسبة الفقر ارتفعت من 2015 إلى 2017-2018 بما يقترب من 4.7%. وكان الجهاز قد حدد خط الفقر لهذا العام عند مستوى 735.5 جنيه شهريًا، بما يقرب من 25 جنيهًا يوميًا، «لك أن تتساءل هل تكفى 25 جنيهًا في اليوم للفرد ليطعم نفسه، ويأخذ مواصلات إلى مكان عمله؟، ولك أن تستعجب، لو عرفت أن لهذا الشخص مثلًا أسرة وأطفالًا!».

والمفاجأة هي أن نفس التقرير أشار إلى ارتفاع متوسط دخل الأسر سنويًا من حوالى 44 ألفًا فى 2015 إلى حوالى 59 ألف جنيه عام 2017-2018. وفى إطار من الإشادة الدولية، أشارت تقارير أخرى، منها تقرير البنك الدولى، إلى ارتفاع معدل نمو الاقتصاد المصرى إلى حوالى 5% فى هذا العام. فعليًا، ليس هناك ما يدعو للدهشة، فارتفاع معدلى النمو ومتوسط الدخل، المصحوبين بارتفاع معدل الفقر، يعنى أن التضخم قد قضى على أغلب ما حققه النمو، أو على الأرجح، أن هذا النمو لم يكن

عادلاً، فاستفاد منه البعض واغتنى، وافترق آخرون، وهم كثر.

والحقيقة هي أن هذه نتيجة طبيعية يمكن تفسيرها من ناحية، برسمنا لسياسات تهدف إلى جعل التوسع العقاري قاطرة للنمو والتشغيل بدلاً من التصنيع، «وهو أمر غير قابل للاستمرار». ومن ناحية أخرى، اتباعنا وصفات اقتصادية دولية تدفع إلى التقشف: تقليص إنفاق الدولة على الخدمات العامة «تعليم وصحة ومواصلات وسكن» مثلاً، ورفع الدعم، وتحرير ¹سعر الصرف أيضاً... إلخ.

وهي إجراءات تهدف إلى تحفيز السوق «غير واضح إذا حدث ذلك» وزيادة نمو الاقتصاد على المستوى الكلى، «وهو ما حدث». والاعتقاد هو أن مجرد ارتفاع معدل هذا النمو سيدفع ذلك تدريجياً إلى انزلاقه في شكل انسيابي على جميع فئات الشعب، «وهو ما لم يحدث تقريباً أبداً». وقد اعترف بذلك صندوق النقد الدولي نفسه، في تقرير نادر له، صدر في 27 مايو 2016، حين أقر أن سياساته الاقتصادية الرامية إلى التقشف دفعت فقط إلى زيادة الفروق بين الطبقات، بل إلى عرقلة إمكانية النمو المستدام.

إذن، هل المطلوب رفض هذه السياسات جملة وتفصيلاً؟ بالطبع لا. إنما وجب علينا الإصرار على الاشتباك معها بشكل نقدي، بحيث نوظف المفيد منها لصالحنا، ونرفض ما نراه - لأسباب مدروسة - غير مناسب. وجب علينا أيضاً التركيز على حل مشكلات الاقتصاد الهيكلية بدلاً من الاكتفاء بالمسكنات العقارية.